ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

عن مفاوضات السويد.. من هو الأقوى؟ ولماذا؟!!

محمدطاهر انعم

بدأت يوم الخميس في العاصمة السويدية ستوكهولم المفاوضات السياسية بين طرفي صنعاء والرياض، الأول يمثله أنصار اللّه "الحوثيين" وحلفاؤهم، والثاني يمثله وفد حكومة "الشرعية" المعترف بها دولياً وغير المعترف بها شعبياً، وإلى جانب الوفد الأخير يقف كل من سفراء السعودية والإمارات وأمريكا وبريطانيا لدى اليمن، وهذه هي جولة المفاوضات الرابعة التي تنعقد برعاية أممية منذ بدء الحرب على اليمن في مارس ٢٠١٥.

الحوثي يسجل أول انتصار قبل المفاوضات:

أول انتصار حققه الحوثيون هو تمرير شروطهم – الطبيعية – للذهاب لمفاوضات استوكهولم التي ترعاها الأمم المتحدة بقيادة مبعوث أمينها العام إلى اليمن مارتن غريفيث.

هذه الشروط التي يراها مراقبون أنها انتصار مبدئي لأنصار اللّه كونها كانت مرفوضة من قبل السعودية، تمثلت في إخراج ٥٠ من جرحى أنصار اللّه مع مرافقيهم إلى الخارج لتلقي العلاج رغم معارضة الرياض بذريعة أن الجرحى بينهم عناصر من حزب اللّه وإيران وهي ذريعة وصفتها شخصيات دبلوماسية في الأمم المتحدة بأنها مدعاة للسخرية من الرياض ولا تفسير لها سوى أن الرياض بهذه المطالب تسعى لإفشال الجهود الأممية والدولية لإنهاء الحرب في اليمن.

الشرط الآخر تمثل في توفير الأمم المتحدة رغم معارضة الرياض لدولة وسيطة تضمن خروج وفد صنعاء المفاوض من مطار العاصمة إلى مطار ستوكهولم بالسويد مباشرة دون توقف وبطائرة توفرها هذه الدولة وتضمن عودة الوفد مرة أخرى إلى صنعاء بعد انتهاء أولى جولات المفاوضات، وهو ما حدث بالفعل حيث التزمت الكويت لوفد صنعاء بهذه الضمانة ووفرت طائرة نقلت الوفد إلى السويد مباشرة، برفقة المبعوث الأممي.

الانتصار الآخر الذي حققه أنصار اللّه "الحوثيين" هو توقيعهم على اتفاق إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين ليس مع حلفاء الرياض "الشرعية" بل مع الرياض ذاتها وهو ما

يعني تمكن أنصار اللّه من إقناع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن الحرب في اليمن هي بين أنصار اللّه وحلفائهم والقبائل اليمنية كطرف والسعودية كطرف مقابل، وهو ما أدى بالفعل إلى إدخال الرياض أمام العالم ضمن الحرب في اليمن، وأي مفاوضات يمنية يجب أن تكون السعودية طرفاً فيها لأنها – على الأقل – صاحبة قرار "الشرعية"، ورغم ذلك لا تزال الرياض مرتهنة للولايات المتحدة والتي من الممكن أن يكون لها دور فاعل في المفاوضات التي انطلقت في العاصمة السويدية خصوصاً مع وجود السفيرين الأمريكي والبريطاني لدى اليمن وحضورهما هذه المفاوضات.

السعودية أضعف:

ويرى مراقبون أن الرياض وحلفاءها المفاوضين ليسوا في موقف قوي يمكنهم من القبول بأي تسوية سياسية حالياً، وأن قبولهم الذهاب إلى المفاوضات في السويد يأتي تجاوباً مع الضغوط الدولية على الرياض لوقف الحرب في اليمن خاصة بعد قضية الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي أثار مقتله السخط العالمي ضد الرياض وولي عهدها محمد بن سلمان وفتح عليه أكثر الملفات الدموية التي ارتكبها، وهو ملف الحرب في اليمن والانتهاكات الإنسانية التي ارتكبت منذ مارس ٢٠١٥م، وهذه المرة ليست الرياض – أمام العالم – مجرد مُنقذ تدَخلَ عسكرياً بدعوة من الحكومة المعترف بها دولياً "حكومة هادي"، بل إنها في نظر العالم باتت مكشوفة بأنها هي من تقود الحرب والقرار السياسي في اليمن وأن حكومة هادي مجرد غطاء لشرعنة تدخلها العسكري.

وأي تسوية سياسية ستكون فيها الرياض وحلفائها هم الأضعف والأكثر خسارة بالنظر إلى المعطيات على أرض الواقع التي تثبت أن لا شرعية مكتسبة للسلطة الموالية للرياض وأكبر دليل على ذلك عدم وجودها على أرض الواقع في المناطق الجنوبية التي سيطر عليها التحالف هذا بالإضافة إلى أن السعودية والإمارات تمتلكان أو تتقاسمان القرار السيادي لسلطة الشرعية التي يتواجد معظم أعضائها في الرياض في وضع أشبه بالإقامة الإجبارية.

على ماذا يستند الحوثيون..!!

بالنسبة لأنصار اللّه فإن موقفهم من كافة النواحي قوي جداً، فهم يسيطرون على مساحات جغرافية في اليمن تتركز فيها معظم الكتلة السكانية ما بين ٧٠-٧٥٪ من إجمالي السكان في اليمن يعيشون في المناطق التي تحكمها سلطة المجلس السياسي (الرئاسي) في صنعاء، بالإضافة إلى ذلك فإن وضعهم العسكري في مختلف الجبهات – على الرغم من الضغط العسكري الكبير من قبل التحالف مؤخراً – إلا أن وضع الحوثيين وحلفائهم في الجبهات متماسك جداً، ولا يبدو أن سيطرة التحالف أو تحقيقه تقدماً ميدانياً هنا أو هناك ستتم بسهولة وهو ما أثبتته مراحل التصعيد الميداني الأخيرة التي قادها التحالف ضد قوات صنعاء في الساحل الغربي بهدف السيطرة على مدينة الحديدة وميناءها الاستراتيجي والتي فشلت وأدت إلى خسائر كبيرة جداً لم يسبق أن تكبدها التحالف ومقاتلوه من قبل على مدار الثلاث سنوات والنصف الماضية.

ولعل من أبرز نقاط القوة التي تعزز من موقف وفد صنعاء أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة هو تمسكهم بحل الملف الإنساني في اليمن

ولو كبداية لحل شامل للحرب في البلاد، وهو الملف الذي يتضمن أيضاً فتح مطار صنعاء الدولي ووضع ميناء الحديدة ورفع الحصار الاقتصادي المفروض من قبل التحالف على كامل الشعب اليمني، وتحييد الجانب الاقتصاد عن الحرب بما يتضمنه من حل بشأن البنك المركزي وإعادة تسديد الرواتب التي منعت كل من واشنطن والرياض عبر "الشرعية" تسديدها بهدف تحقيق ضغط اقتصادي على الحوثيين.

هذا الملف أكسب وفد صنعاء خصوصاً وموقف سلطة صنعاء والحوثيين عموماً، موقفاً ووضعاً قويين أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والدبلوماسيين الأوروبيين الذين يركزون على الملف الإنساني أكثر من أي ملف آخر، والذين أدركوا – وذلك موثق بتصريحات تلفزيونية لهم – عدم اهتمام "الشرعية" ودبلوماسيتها بالوضع الإنساني في اليمن وكل ما تبحث عنه "الشرعية" هو جمع الأموال من الدول الأوروبية والغربية تحت عنوان "محاربة الانقلابيين الحوثيين واستعادة السلطة الشرعية"، وحين يحاول الدبلوماسيون الغربيون مساعدة اليمن من الناحية الإنسانية يحاول مسؤولو الشرعية تجاهل الوضع الإنساني ويركزون فقط على طلب الأموال من هذه الدول لاستمرار مواجهة "الانقلابيين"، وهو ما جعل المجتمع الدولي مُدرك بشكل أكثر على طبيعة ووضع الصراع في اليمن وحقيقة أن القتال هو بين الرياض واليمن وأن الحكومة الموالية للرياض لا تملك سوى اعتراف المجتمع الدولي بها فقط وأنها تستغل هذه الورقة للاستفادة قدر الإمكان من جمع الأموال وبناء إمبراطورية مالية لصالح أشخاص يحضون بالاعتراف الدولي كمسؤولين بالحكومة الشرعية وهم لا يستطيعون السيطرة على مدينة واحدة من المدن الجنوبية والشرقية الخارجة عن سيطرة سلطة صنعاء.

«لعبة الأنفاق» لا تُعوِّض الخسائر

د. وفيق إبراهيم

تُثيرُ «إسرائيل» منذ أسبوع تقريباً «مسألة أنفاق» تقول إنّ حزب اللّه حفرها من داخل قرى لبنانية مواجهة لحدودها الشمالية مع لبنان لاستخدامها في «أعمال إرهابية» على أراضيها .

بداية، ليس هناك عربي باستثناء حكام الخليج الفارسي وبعض سياسيّي لبنان من ذوي التاريخ الإسرائيلي يدين حزب اللّه على عمل مشابه مع عدو سلب كامل فلسطين المحتلة مُشرّداً شعبها ويحتلّ أراضي سورية ولبنانية مهاجماً قطاع غزة كلّ أسبوع وملتهماً الضفة الغربية تدريجياً ويجول في لبنان جواً وبحراً وبراً من دون انقطاع ولا يلقى أيّ اعتراض او استنكار من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المزعومة. فإذا كان الحزب هو الذي حفرها فلا يمكن إلا الدعاء بالخير لسواعد مجاهديه، فهل ينسى أحدٌ الغارات الإسرائيلية على مواقع الجيش السوري وحلفائه في معظم الأراضي السورية؟

بأيّ حال، فإنّ قراءة التوقيت في توجيه الاتهام لحزب اللّه بحفر الأنفاق مريب ومشكوك فيه، لأنها تعقب مباشرة تنفيذ العقوبات على إيران ومسارعة الأميركيين للإصرار على وقفٍ لإطلاق النار مع الإرهاب في منطقة إدلب.

تُرى هل توافق الشرطة الأميركية على تنظيم وقفٍ لإطلاق النار مع العصابات في شيكاغو؟

وتعمل أيضاً على «كنتنة» شرق الفرات بتوزيعه على أفخاذ من عشائر متورّطة ومموّلة خليجياً وبين المشروع الكردي الضائع بين جرافات المشاريع الكبرى والقواعد الأميركية المنتشرة حتى الشمال. كما تدغدغ أحلام الأتراك بضمّ قسم من الشمال السوري إليهم بمزاعم عثمانية، هذا الى جانب انكفاء الدور الأردني الداعم للإرهاب داخل حدود بلاده وإرغام الكيان الإسرائيلي الغاصب على العودة الى خطوط الهدنة في ١٩٧٤.

هذا ما يؤكد انّ الانعاش الإسرائيلي لمسألة الأنفاق يلي سلسلة تراجعات في المشروع الإرهابي المدعوم أميركياً وأردنياً وخليجياً وتركياً، ويصيب الدور الأميركي في المنطقة بعطب شديد ومعه الدور الإسرائيلي الذي كان يضرب في سورية ولبنان ساعة يشاء ومن دون عواقب.

يتبيّن أنّ الأميركيين يحاولون عرقلة انتصار المحور السوري الإيراني الروسي وحزب اللّه فصنعوا لكلّ واحد من هؤلاء ما يربكه بدءاً من مشاريعهم التفتيتية في شرق الفرات وإدلب والعقوبات على إيران وافتعال خلاف أوكراني روسي حول حرية الملاحة في بحر أزوف بمواكبة تهديد أميركي بالانسحاب من معاهدة «الصواريخ» النووية القصيرة المدى والمتوسطة.

وفجأة تظهر لعبة الأنفاق في لبنان.

هناك تتابع في استهداف كامل أعضاء المحور الذي انتصر على الإرهاب المدعوم أميركياً في سورية بشكل لم يستثنِ أحداً منهم، فهل هذا مصادفة؟

قد تظهر هذه التحركات الأميركية وكأنها عقاب ناتج من غضب، لكن لدى التدقيق فيها يكتشف أنها خطة أميركية جديدة لإرباك أعضاء المحور المنتصر تمهيداً لإعادة تشكيل آليات جديدة.

ضمن هذا الإطار تندرج لعبة الأنفاق الإسرائيلية شمال الكيان الغاصب وجنوبي لبنان.

وتنبثق على الفور ثلاث نقاط:

الأولى من رئيس وزراء «إسرائيل» السابق إيهود باراك الذي كشف أنّ الكيان الغاصب على علم، بهذه الأنفاق منذ سنوات عدة، فلماذا يعلنون عن اكتشافها اليوم؟

الثانية من وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني التي اتهمت رئيس وزراء «إسرائيل» نتنياهو بتسيّس الموضوع.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بمحاولة الأميركيين إدانة منظمة حماس بالإرهاب في الأمم المتحدة، لكن مشروع الإدانة سقط، كان يحتاج لبضعة أصوات فقط ليصبح نافذاً. وها هم الأميركيون أنفسهم يصرّون على «تجريم» حزب اللّه في الأمم المتحدة أيضاً واعتباره ميليشيا إرهابية تحاول تفجير الوضع في الشرق الأوسط بكامله.

فما هي الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تستند اليها واشنطن لاتهام حماس وحزب اللّه بالاعتداء على السلم العالمي، وهما منظمتان تدافعان عن أراضيهما في وجه كيان غاصب دمّر لبنان وملتهماً فلسطين ومحتلاً أراضي سورية ومحاولاً تخريب غزة والضفة بهجمات وحشية؟

ما يمكن استخلاصه أنّ هناك حلقة متكاملة يحاول الأميركيون فيها توجيه اتهامات وإدانات وهجمات على المحور المنتصر في سورية والذي تسبّب بالصمود اليمني والنصر العراقي مع المحافظة على القضية الفلسطينية مستمرة ودائمة في وجه صفقة القرن، هذا الى جانب الدور الإسرائيلي الخطير بدعم الإرهاب في سورية لتفتيتها إلى جانب الدور الأميركي والخليجي.

لذلك لا تخرج «لعبة الأنفاق» عن هذا المدى، لكنها تريد ايضاً تجميد دور حزب اللّه في لبنان لأنها تخشى ان يؤدي حجم الحزب الإقليمي الى تقليص أوزان حلفاء الأميركيين والخليجيين في لبنان من الرئيس المكلف «السعد» وحزبه المستقبل الى الحزب التقدمي الاشتراكي وزعيمه الوزير جنبلاط الى سمير جعجع رئيس حزب القوات المعروف بعلاقاته الإسرائيلية التاريخية.

فهل تنجح لعبة الأنفاق في تعويم هذه القوى وإعادة الاعتبار اليها في الميدان اللبناني بما يؤدي الى منع حزب اللّه من السيطرة عليه؟

ليس لدى حزب اللّه طموح بالسيطرة على لبنان بقدر ما يريد دعم جبهة داخلية تؤمن بالدفاع عن لبنان في وجه مخططات «إسرائيل» وواشنطن.

فهل معقول أن يمنع الأميركيون لبنان من الموافقة على أسلحة روسية معظمها هدايا ولا تقبل ببيعه سلاحاً موازياً؟ وتمنع عنه الأسلحة المضادة للطائرات الجوية الإسرائيلية؟

«مسرحية» الأنفاق هي إذاً جزء من خطة أميركية لعرقلة دور حزب اللّه في الإقليم العربي، ولبنان وذلك بإثارة الخلافات الداخلية فيه على قاعدة أن تحرّشات الحزب بـ«إسرائيل» قد تؤدي الى تدمير الاستقرار الداخلي مع تعطيل تشكيل حكومة جديدة.

وإذا كانت هذه الأنفاق قديمة او حفرتها «إسرائيل» حديثاً، فإنها لن تؤدي الى حرب تعرف «إسرائيل» أنها لن تربحها، على قاعدة أنها جربتها في ٢٠٠٦ ولم يكن حزب اللّه بهذه القدرات التي اكتسبها من حروبه ضد الإرهاب في سورية، فكيف الحال معه اليوم، وكيف تحاسب «إسرائيل» حزب اللّه على أنفاق غير مستعملة وهي التي تستبيح لبنان براً وبحراً وجواً وتسرقُ بعض ثرواته من الغاز والنفط في المناطق المتاخمة.

غداً تقفل «إسرائيل» مهرجان «الأنفاق» السياسي لتبحث عن العاب جديدة.. وغداً يستمر حزب اللّه في حماية بلده في وجه الأطماع والسياسة الأميركية الإسرائيلية الخليجية غير مبالٍ بثرثرات من الخارج والداخل تتطاير في الهواء من دون صدى وفاعلية مؤكداً أن الميدان هو المحور المحدد الفعلي لموازين القوى والتجربة خير برهان.

نتنياهو يحرّض اللبنانيين: انتفضوا ضد حزب اللّه!

علي حيدر

رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يُريد مِن اللبنانيين أن يحتجوا على حزب اللّه. هذه آخر فصول الدعاية الإسرائيلية «الساذجة». هكذا يسوّق أمام سفراء الدول الذين جال برفقتهم عند الحدود مع لبنان. من جهة أخرى، نجده يتوعّد لبنان، قبل أن يستدرك متحدّثاً عن مجرّد «إمكانيّة». هو يعلم أكثر من سواه مستوى الخوف، الذي أثارته قضيّة الأنفاق، لدى المستوطنين

لم يحقق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، النتائج المؤمّلة من الحملة الدعائية والتحريضية التي نفذتها المؤسسات الإسرائيلية بعناوينها السياسية والإعلامية والأمنية ضد حزب اللّه، في أعقاب ما أعلنه جيش العدو عن اكتشاف نفق ممتد من الأراضي اللبنانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم تنجح محاولاته في قلب صورة المعتدي والمعتدى عليه داخل الساحة اللبنانية، إلا لدى الذين تشكل مواقفهم صدى لمواقف العدو وخطابه السياسي والإعلامي.

هذه النتائج جعلت الانتقال إلى المرحلة الثانية من الحملة الإسرائيلية أكثر إلحاحاً، وذلك استكمالاً لخطة توظيف الحدث، في محاولة لتحقيق ما يطمح إليه في الساحتين الإسرائيلية واللبنانية، إضافة إلى الساحة الدولية. على هذه الخلفية، انتقل نتنياهو إلى التوظيف الدولي والتحريضي المباشر، بعدما غلبت على المرحلة الأولى محاولة إقناع الداخل الإسرائيلي، واستدعى لهذه المهمة عدداً من السفراء الأجانب، إضافة إلى رفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي.

على المستوى الداخلي، لم يتمكن نتنياهو من إنتاج إجماع إسرائيلي على أهمية هذه الخطوة ومفاعيلها، في مضمونها وتوقيتها وخلفياتها. ولم ينجح في إقناع العديد من الجهات السياسية والإعلامية بحجم الإنجاز العملاني والاستخباري، على افتراض صحة الرواية الإسرائيلية. كذلك لم يستطع، في السياق نفسه، أن يبدد شكوك الكثيرين في الداخل الإسرائيلي، إزاء خلفية وأهداف الضجيج السياسي والإعلامي الذي يتعمده، وعلاقته بأزماته القضائية والحكومية.

في المقابل، أدرك الإسرائيليون، على المستويين السياسي والإعلامي، محدودية مفاعيل الحملة على الداخل اللبناني. هذا ما استفز العديد من المعلقين والجهات السياسية في شأن التباين الواسع بين حجم الحملة السياسية والإعلامية الإسرائيلية، وبين مفاعيل الإنجاز الإسرائيلي التكتيكي المفترض في الداخل اللبناني. ومع أن الرواية الإسرائيلية المتصلة بالعثور على نفق باتت معلومة بمجملها، إلا أن تل أبيب لم تلمس مفاعيلها المرجوة من ذلك. هذا ما دفع نتنياهو إلى التعبير عن انزعاجه من الوضع السائد في لبنان، على المستويين السياسي والإعلامي أيضاً، لجهة الموقف من المقاومة، إذ اعتبر خلال جولته مع السفراء على الحدود، أنهم في لبنان «لا يحتجون (على حزب اللّه) وينبغي أن يفعلوا ذلك... هم لا يُعبرون حتى عن احتجاج هادئ. عليهم أن يعملوا بكل طريقة ممكنة من أجل وقف ذلك، وهم لا يفعلون ذلك». هذا ما يشكل دعوة علنية من قبل نتنياهو للانتفاض ضد حزب اللّه. لكن مشكلة رئيس الوزراء الإسرائيلي، وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، في تقديراتهم ومطالبهم، وبصرف النظر عن الرواية الإسرائيلية، أنهم يغفلون عن حقيقة أن بيئة المقاومة وجمهورها تنظر إلى حزب اللّه على أنه - إلى جانب الجيش اللبناني - الدرع الواقية للبنان في مواجهة أي عدوان إسرائيلي.

أفرغ نتنياهو خلال جولته مع السفراء كل مفردات الدعاية التحريضية، التي يحاول ترويجها، كما لو أنها مسلمات في قراءة المشهد القائم مع لبنان. اعتبر أن النفق - بحسب الرواية الإسرائيلية - «تجسيد للعدوانية». طبعاً، هو يتجاهل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على لبنان، من خلال خروقاته الجوية... إضافة إلى التهديدات المتواصلة باستهداف البنية التحتية اللبنانية. ولم ينسَ نتنياهو استحضار البعد الإيراني في محاولة لإضفاء أبعاد خارجية على معادلة الردع التي حققتها المقاومة لحماية لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية.

أما في ما يتعلق بتهديد لبنان، فقد نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية عن نتنياهو قوله: «هناك إمكانية معقولة أن نضطر إلى العمل في لبنان». حول ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية: لم ينقل الإعلام الإسرائيلي تهديد نتنياهو عنه مباشرة، بل بالاستناد إلى ما نقله عنه «مصدر سياسي إسرائيلي رفيع». وفي المضمون، يُلاحظ وجود حرص شديد على عدم الالتزام القطعي بتنفيذ اعتداءات مباشرة، بل إنّه حاول الجمع بين التهويل وإمكانية التراجع، وذلك الحديث عن «إمكانية معقولة...». هذا أمر مفهوم في ضوء معادلة الردع القائمة مع حزب اللّه على الساحة اللبنانية. لا يقدم نتنياهو جديداً عندما يكرر تهديداته إزاء لبنان، وهذا أمر كان قائماً قبل وبعد النفق المفترض. سبق للعدو أن نفذ اعتداءات عسكرية وأمنية في أكثر من محطة سابقة. هذه سياسة إسرائيلية غير مرتبطة بهذا الحدث أو ذاك، وما الانكفاء عن هذا الخيار، عملانياً، إلا نتيجة حسابات الكلفة والجدوى التي تحكم صانع القرار السياسي والأمني.

الخوف الذي تحرّك لدى المستوطنين لن تنجح سياسات التهويل في استبداله بالشعور بالأمن

بعيداً من السياق التوظيفي للحملة التحريضية الإسرائيلية، التي استندت إلى «إنجاز تكتيكي» مفترض، إلا أن الصراخ الإسرائيلي على المستويات السياسية والإعلامية وفي الساحات الداخلية والدولية والإقليمية، إنما يعكس حجم الرعب الإستراتيجي الذي أثاره الحديث عن سيناريو الأنفاق، وذلك بعدما انتقل إلى مرحلة جديدة في وعي المستوطنين في شمال فلسطين المحتلة. هكذا، ما حركته الآلة العسكرية الإسرائيلية من مخاوف، لدى هؤلاء المستوطنين، لن تنجح كل الاستعراضات وسياسات التهويل في استبداله بالشعور بالأمن. لقد أيقنوا صحة مخاوفهم التي سبق أن حذّروا منها قياداتهم السياسية والعسكرية. عموماً، يُتوقع في هذا السياق أن نشهد لاحقاً الكثير من الفصول التي تحكي قصص الرعب التي يعيشها المستوطنون.